



Royaume du Maroc  
Conseil consultatif des droits de l'Homme

*Département Information et Communication*

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

**LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE**

**13 et 14 Février 2010**

**13 و 14 فبراير 2010**

## ندوة حول حماية اللاجئين بالمغرب

# التوفيق بين حماية اللاجئين تقرض على الجميع التعاون والتشاور

عبر عن اقتناعه بأنه لا يمكن دراسة ظاهرة المهاجرين واللجوء بالمغرب بمختلف تعقيداتها استشرافا لبلورة مقترحات دقيقة وواقعية تساهم في التخفيف من حدتها إلا بالإنصات والتشاور، وهو ما يمثل هذا اللقاء الذي يهدف إلى الانتداب على الآليات الواجب اعتمادها لحماية اللاجئين بالمغرب.

ويعد أن ذكر باللقاءات السابقة التي نظمت بالتعاون بين المنظمة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب، أوضح أن المغرب بحكم موقعه الجغرافي أصبح بحكم تطورات الحركة الهجروية بلد استقبال واستقرار فعلي لكل المهاجرين الوافدين من مختلف الاقطار الإفريقية والآسيوية.

وأكد أن الرهان منصب حاليا على العمل والتداول مع مختلف الشركاء ومن بينهم أيضا الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان من أجل الخروج بجملة من التوصيات الدقيقة والعملية خاصة ما يتعلق منها بالتشريع الوطني وملاءمتها على المستوى المؤسساتي من أجل تحسين شروط إقامة المهاجرين وطالبي اللجوء بالمغرب.

الاقتصادية، وضحايا الاضطهاد، والفاصولون غير المرافقون، والنساء، والمهاجرون لأسباب بيئية أو دينية أو عرقية أو اجتماعية، والباحثون عن ظروف أفضل للعيش وغيرها. وذكر أن المغرب أصبح قبلة للمهاجرين وطالبي اللجوء الذين شرعوا في الاستقرار فيه مع عائلاتهم، وهو ما يطرح عدة إشكاليات تتعلق بالتدابير القانونية والمؤسسية لحمايتهم.

وأضاف أن ما بلغت الانتباه في ظاهرة الهجرة واللجوء هو ارتفاع عدد النساء والأطفال، حيث تمثل النساء نسبة 17 بالمائة من مجموع اللاجئين، في حين يوجد طفل من بين أربعة أشخاص لاجئين، وهو ما يطرح عدة تحديات حول استقبال هذه الفئة وولوجها للخدمات الأساسية من صحة وتعليم وتربية. وعبر عن الأمل في أن يسفر هذا اللقاء عن تأمل مشترك يخلص إلى تبني إجراءات قانونية ومؤسسية وسبل عملية تمكن السلطات العمومية مستقبلا من تدبير قضية اللجوء وحماية اللاجئين، مبرزا الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في التحسيس بحقوق اللاجئين وتطويرها.

أما ممثل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان السيد عبد اللطيف شهبون فقد

1970، كما عمل على سن قانون في مجال الهجرة واللجوء.

ويعد أن أشاد بالمجهودات التي بذلت في مجال النهوض بحقوق المهاجرين بالمغرب، أكد أن الحاجة اليوم ماسة إلى مراجعة القوانين المتعلقة باللجوء وتحيينها، مع الحرص على ملاءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، إضافة إلى ضرورة إحداث إطار مؤسسي يعنى بتطبيق مسطرة اللجوء وتبدير شؤون اللاجئين.

ومن جهته، ذكر ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب السيد يوهانس فان دير كلاو أن هذا اللقاء، الذي دعى له ممثلو عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والأجنبية والمنظمات غير الحكومية إضافة إلى ممثلين عن بعض جمعيات المجتمع المدني، يهدف إلى التوصل إلى تصور مشترك لإطار قانوني ومؤسسي وعملي لحماية اللاجئين بالمغرب.

وأشار إلى أن تعميق البحث حول الموضوع يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مختلف جوانب هذه الظاهرة الإنسانية التي أصبحت متشعبة ومتنوعة مع ظهور أشكال متعددة للهجرة من بينها اللاجئين وطالبي اللجوء، والهجرة

أكد السيد أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن التوفيق بين حماية اللاجئين ومتطلبات حماية مصالح الدولة وأمنها من خلال الحرص على عدم التعسف في استعمال إجراءات اللجوء، تقرض على الجميع التعاون والتشاور لبلورة مقاربة شمولية في مجال الهجرة واللجوء.

وأوضح السيد حرزني، في كلمة القاها يوم الجمعة باكاوير خلال الجلسة الافتتاحية لندوة حول موضوع «نحو إطار تشريعي ومؤسسي ملائم لحماية اللاجئين بالمغرب»، أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان باعتباره مؤسسة وطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، يتابع باهتمام كبير مسألة وضع إطار قانوني ومؤسسي ملائم يأخذ بعين الاعتبار «التزامات بلادنا الدولية خاصة تلك المتعلقة بحماية اللاجئين والممارسات الفضلى في التجارب المقارنة».

وأبرز أن المغرب واثق الاهتمام الدولي المتزايد بموضوع الهجرة واللجوء في علاقتها بحماية حقوق الإنسان، وذلك بمصادفته في وقت مبكر على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين سنة 1957 والبروتوكول الملحق بها سنة

## مجلس حقوق الإنسان يشارك في معرض الكتاب

يشترك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان للمرة الرابعة على التوالي في الدورة السادسة عشرة للمعرض الدولي للنشر والكتاب، الذي سينعقد من 12 إلى 21 فبراير الجاري، برواق مخصص لقضايا حقوق الإنسان. ويهدف هذا الرواق إلى التعريف بأهم المنجزات التي تم تحقيقها في مجال حقوق الإنسان وفتح نقاش بين مختلف الفاعلين المعنيين. وسيعمل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على وضع برمجة تضم مجموعة من اللقاءات والورشات وتقديم مؤلفات وإصدارات تهم قضايا حقوق الإنسان بمشاركة مجموعة من الفاعلين الحقوقيين والجمعويين والمفكرين والخبراء.